الأمم المتحدة

E/CN.5/2013/NGO/22

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
27 November 2012
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الحادية والخمسون

٦-١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يُعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

131212 131212 12-60957 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

إن الفقر ظاهرة عالمية تعرفها شعوب الأرض جميعاً، ابتليت بها البشرية على مر العصور. وتنص المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاه له ولأسرته، بما في ذلك المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية.

وقد عرّفت المنظمات الدولية الفقر بأنه الحالة الاقتصادية التي يفتقر فيها المرء إلى دخل كاف يتيح له إمكانية التمتع بمستوى أساسي من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم وجميع المتطلبات اللازمة للحصول على مستوى لائق من الحياة. وقد توسع هذا المفهوم ليشمل أهمية تمتع الفرد بحياة كريمة، وببيئة صحية، وإتاحة الفرص للمشاركة الديمقراطية في عملية صنع القرار في جوانب الحياة المدنية.

ويعتبر المرء فقيراً إذا لم يكن دخل المرء كافياً لتلبية الحد الأدنى من احتياجاته الغذائية.

وقد ازداد عدد أقل البلدان نمواً من ٢٥ بلداً في عام ١٩٧١ إلى ٤٨ في عام ١٩٩٩ وإلى ٨٦ بلداً الآن.

أسباب وعوامل انتشار ظاهرة الفقر

على الرغم من وجود أسباب موضوعية كامنة وراء ظاهرة الفقر والجوع وانتشار الأمراض في البلدان الفقيرة والنامية، يؤكد العديد من الخبراء والدارسين على أن البلدان الغنية مسؤولة مسؤولية مباشرة عن ذلك، وأن القدرة على التعامل مع هذه الكوارث الإنسانية لا تزال غير كافية في الكثير من المناطق. ومن بين هذه الأسباب:

- الحروب
- ارتفاع الديون الخارجية
- إهمال الإصلاحات الاقتصادية
- الفساد الإداري
- تدمير القطاع الزراعي في البلدان الفقيرة والنامية
- تنامي مشكلة التصحر
- ضعف التنمية وعدم كفاية المساعدات الإنسانية الواردة من البلدان الغنية
- زيادة الإنفاق العسكري

وبالإضافة إلى عوامل أخرى، مثل التضخم، وسوء توزيع الدخل والثروة، وانخفاض مستويات التنمية الاقتصادية والتعليم، وارتفاع معدلات البطالة.

آثار الفقر

تشمل الآثار الاجتماعية للفقر الأمور التالية:

- السلوك الفردي والأخلاق السلبية
- انخفاض عدد الأطفال في المدارس، مما يؤدي إلى انتشار الأمية
- ظهور عمالة الأطفال وآثارها السلبية المترتبة على المجتمع والاقتصاد
- تدهور الصحة والرعاية وارتفاع معدلات الوفيات، ولا سيما بين الأطفال

وتشمل الآثار الاقتصادية للفقر:

- ظهور وانتشار الفساد الذي يؤدي إلى تعطيل المصالح الاقتصادية للبلد ويمكن اعتباره كذلك أحد أسباب الفقر
- تدهور مستويات المعيشة

الحلول المقترحة

نقترح الحلول التالية:

- التعاون والتنسيق والعمل المشترك الفعال بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني
- وضع أطر تشريعية تحكم عمل منظمات المجتمع المدني
- تعزيز دور الجمعيات والمنظمات الاجتماعية للسماح لها بإدارة أنشطتها دون تدخل وممارسة أنشطتها من دون تهديد

الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي

طالما لا يزال الفقر يمثّل ظاهرة عالمية ومشكلة يعاني منها العالم بأسره، وإن كان بمستويات مختلفة، يتعيّن على المجتمع الدولي العمل مع المنظمات للمساعدة على إيجاد حلول لهذه المشكلة.

ولا تزال الأمم المتحدة تبدي اهتمامها بموضوع الفقر في العالم، وتعقد مؤتمرات في محاولة للقضاء على الفقر المدقع. وعلى الرغم من كثرة المؤتمرات والبرامج والخطط والقرارات، لا يزال تحقيق النتائج المرجوة أمراً بعيد المنال.

موجز عام

بغية القضاء على الفقر، يجب توفر مجموعة من العوامل، منها وجود نمو كبير في الإنتاج الوطني. إن العلاقة بين النمو والحد من الفقر نسبي. إذ إن تمكين الفقراء من الحصول بشكل أفضل على التعليم والرعاية الصحية والمأكل والملبس والمسكن والخدمات الأساسية مثل مياه الشرب النظيفة والنقل والخدمات الطبية، والعلاج في المستشفيات، تسهم جميعاً بفعالية في عملية تسريع وزيادة النمو الاقتصادي. ويجب أن يقترن هذا النمو بمزيد من التوزيع العادل للدخل والثروة، التي قد يؤدي عدم توفره إلى وقوع اضطرابات.

ويسهم نمو الإنتاج في تيسير تأمين العمل للشباب الذين يدخلون إلى سوق العمل في كل سنة، وتوفير العمل لأكبر شريحة من السكان. وبدورها تؤدي زيادة العمالة إلى زيادة الاستهلاك، وقد تبدأ عملية رفع مستوى الأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض التي تشكل معظم الأسر المعيشية في المجتمعات العربية. وينبغي توضيح أن الاقتصادات الوطنية لم تعد بمعزل عن الاقتصاد العالمي. فكلما انخفضت إنتاجية الشركات وانخفضت القدرة التنافسية للإنتاج الوطني بسبب تدني النوعية وارتفاع التكاليف، أدى ذلك إلى تدني سوق العمل وقدرة المواطنين على الحصول على الغذاء والعلاج والتعليم والأمن.

وعلى العكس من ذلك، فعندما يتحسّن الإنتاج، تبرز مكاسب على أصعدة أخرى، مثل قدرة المرأة على التعلم، وتأمين العمل اللائق لتصبح أكثر فاعلية في المجتمع المحلي، وتدني الفساد والرشوة.